

## السلطات الألمانية تمنح تصريحا لاستكمال مشروع «السيال الشمالي-2»

## «أوبك»: نمو الطلب على النفط عند 5.9 ملايين برميل خلال 2021



أبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك"، على توقعاتها لزيادة الطلب العالمي على النفط الخام خلال 2021 بمقدار 5.9 ملايين برميل يوميا، إلا أن مخاوف كورونا ما زالت تهدد نمو الطلب.

وقالت "أوبك" في تقريرها الشهري، إن الطلب العالمي للنفط سيسجل 95.9 مليون برميل يوميا خلال العام الحالي، قياسا مع 90 مليون برميل خلال 2020. وقالت الوكالة إنه تم تعديل الطلب العالمي على النفط في 2020 أعلى بشكل هامشي عن تقرير الشهر الماضي، ويقدر الآن بانكماش 9.8 ملايين برميل يوميا. وتوقعت أن تسجل إمدادات الدول من خارج المنظمة من الخام مستوى 62.7 مليون برميل يوميا في 2020، في التسارع ترتفع بمقدار 800 ألف برميل

لإنتاج بمقدار مليون برميل يوميا خلال فبراير ومارس، معززة اتفاق تحالف "أوبك+" بالحفاظ على مستوى الإنتاج خلال الشهرين القادمين عند نفس مستواه تقريبا في يناير. أصدرت السلطات الألمانية تصريحا لمدة 5 أشهر لاستكمال مد أنبوب "السيال الشمالي-2"، وهو مشروع مد أنبوب غاز من روسيا إلى ألمانيا، في المياه الألمانية، وفقا لبيان.

وقال البيان، إن التصريح مخصص للفترة من يناير وحتى مايو من العام الجاري.

و"السيال الشمالي-2" هو مشروع روسي مد أنبوب غاز بطاقة إجمالية تبلغ 55 مليار متر مكعب سنويا، من الساحل الروسي، عبر قاع بحر البلطيق، إلى ألمانيا.

يوميًا خلال 2021. وتم الإبقاء على توقعات الطلب على نفط "أوبك" عند 27.2 مليون برميل يوميا.

ورجحت الوكالة تعافى الطلب على النفط خلال العام الحالي مدعوما بزيادة الطلب على الوقود لوسائل النقل والقطاع الصناعي.

ورصد التقرير، تحسن أسعار النفط الخام خلال الشهر الماضي حيث أغلق خام برنت القياسي على ارتفاع 14.2 بالمئة إلى 50.22 دولارا للبرميل.

وتوصل منتج النفط في اتحاد "أوبك+" بقيادة السعودية وروسيا، إلى اتفاق يقضي بتقليص محدود في تخفيضات الإنتاج خلال فبراير ومارس.

وأعلنت السعودية خفضا طوعيا

## الجزائر تسمح باستيراد سيارات جديدة



نزيف النقد الأجنبي من جهة أخرى، وحسب مراقبين، فإن تركيب وتجميع السيارات في الجزائر مني بالفشل بدليل تواجد العديد من أصحاب المشاريع في السجن بتهمة فساد، وعدم بلوغ نسب الإدمان التي استهدفتها السلطات.

وأدت الإجراءات الحكومية لتنظيم سوق السيارات على مدار السنوات الماضية لفوضى ونذرة في المحروض، وارتفاع كبير في أسعار المركبات المستعملة.

وبلغ استيراد السيارات في الجزائر نرته عام 2013 بنحو 650 ألف مركبة بفاتورة بلغت 6.4 مليارات دولار.

الجديدة تضمن إجراءات جديدة خصوصا ما تعلق بخدمات ما بعد البيع، ومعايير صارمة لسلامة وأمن المركبات ونسب الانبعاثات الغازية. ولم يتضمن البيان أية تفاصيل عن العلامات المعنية بالاستيراد ولا عدد المركبات.

وقبل أيام قال وزير الصناعة فطحان آيت علي، إن فاتورة استيراد المركبات الجديدة في 2021 لن تتجاوز مليار دولار.

وجمدت الجزائر استيراد السيارات الجديدة منذ 2017، في أعقاب إجراءات ومشاريع لإطلاق صناعة محلية للتركيب والتجميع من جهة، وسعي الحكومة لكبح

أعلنت الجزائر، رفع تجميد استيراد السيارات الجديدة لأول مرة منذ العام 2017. وأفاد بيان لوزارة الصناعة الجزائرية اطاعت الأناضول على نسخة منه، أن 10 ملفات استوفت شروط الاستيراد للسيارات الجديدة.

وحسب البيان، سيتم توزيع الرخص على أصحابها، الأحد المقبل، للمشروع في إجراءات الحصول على الاعتماد النهائي لاستيراد المركبات، دون تقديم أجال محددة لبداية العملية.

وقبل أسابيع، أفرجت وزارة الصناعة الجزائرية عن دفتر شروط جديد لاستيراد المركبات

## توقعات بنمو اقتصاد المغرب 4.6 بالمئة خلال 2021

توقعت المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب (هيئة الإحصاء رسمية)، ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.6 بالمئة خلال 2021، مقابل توقعات بانكماش 7 بالمئة في 2020.

جاء ذلك، في تقرير لهيئة الإحصاء الرسمية حول الميزانية الاقتصادية لسنة 2021، حصلت الأناضول على نسخة منه.

وتظهر التوقعات الاقتصادية لسنة 2021، أن السوريات ستعرف "انتعاشا نتيجة الأفاق التفاؤلية والملائمة المصاحبة لحملات التلقح، الشيء الذي سيحفز إعادة فتح الحدود وبالتالي عودة الثقة للأسر والمستثمرين".

وتوقع التقرير تسجيل نسبة تضخم في حدود 1.1 بالمئة مقارنة بانكماش 0.1 بالمئة خلال 2020.

تأتي توقعات المندوبية مقارنة مع أخرى للبنك المركزي، الذي حدد نسبة النمو خلال 2021 عند 4.7 بالمئة، ومعدل تضخم دون 1 بالمئة.

ونفذت المملكة إجراءات وقيودا صارمة منذ مارس الماضي، ضمن محاولات حكومية لمنع تفشي كورونا محليا، شملت تعليق الطيران والتنقل، وعلق المرافق الحيوية، استمرت أكثر من ثلاثة أشهر.

## «فيتش»: توقعات متفائلة لمؤشرات الاقتصاد التركي 2021



سجل 5.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الشهر الماضي، على أن يبلغ العجز 2.4 بالمئة في 2022.

وبشأن السياسات النقدية المتشددة للرئيس الجديد للبنك المركزي التركي، ذكر المسؤول في وكالة فيتش أنها ستشجع تدفقات رأس المال المعدلة إلى السوق المحلية.

ويقدّر المركزي التركي حاليا، سياسات نقدية متشددة في محاولة لخفض نسب التضخم دون 10 بالمئة، وإعادة توعية الليرة التركية أمام النقد الأجنبي، بعد تذبذب خلال 2020.

وضعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني توقعات متفائلة بشأن الاقتصاد التركي خلال العام الجاري، مع بدء الحصول على لقاحات للوقاية من تفشي جائحة كورونا.

وتوقعت عودة الاقتصاد التركي للنمو بحدود 3.5 بالمئة خلال 2021، مدعوما بتسارع وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي اعتبارا من النصف الثاني 2021.

وتصنّف الاقتصاد المحلي خلال 2020، بسبب الضغوط السلبية الناتجة عن تفشي جائحة كورونا، وتوقف عجلة السياحة بسبب القيود الدولية الصحية، وتراجع الطلب العالمي على الاستهلاك.

وقال دوغلاس وينسلو المحلل الرئيسي المعنى بتركيا لدى وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، إن بدء التعطيم ضد كورونا وتقليل القيود والإجراءات الخاصة بمكافحة الجائحة، سيؤديان إلى تسارع النمو الاقتصادي في النصف الثاني 2021.

مع الأناضول، أشار وينسلو أن "التعطيم باللحاق يدعم الثقة..

## نمو الصين في 2020 .. الأدنى منذ 40 عاماً



كريستالينا جورجييفا

من المتوقع أن تعلن الصين أدنى معدل نمو سنوي لها منذ أكثر من 40 عاما سجل في 2020 بسبب تفشي كوفيد-19، على الرغم من الانتعاش القوي للنشاط الاقتصادي، الذي حققته في نهاية العام بعد سيطرتها على الوباء.

وتقدر مجموعة من 13 خبيرا حاورتهم "الفرنسية"، ارتفاعا 2 في المائة لإجمالي الناتج الداخلي كمعدل في 2020 في ثاني أكبر اقتصاد عالمي.

وفي حين أن الصين هي واحدة من دول قليلة تسجل ارتفاعا في النمو، لكن نسبة هذا الارتفاع أدنى بكثير من 6.1 في المائة سجلتها في 2019، التي كانت أصلا الأدنى منذ نحو 30 عاما.

وشهدت الصين، التي كانت أول بلد يضره الوباء، ترجعا تاريخيا لنموها في الفصل الأول من 2020 (6.8-) في المائة)، إثر تدابير إغلاق لا سابق لها تسببت في شلل الحركة الاقتصادية.

وسمح التحسن التدريجي للظروف الصحية خلال الربع الرابع من إجمالي الناتج الداخلي من جديد، الذي سجل زيادة 4.9 في المائة في الفصل الثالث. أما خلال الفصل الأخير من العام، فيفتقر أن يتجلى انتعاش الحركة

وقال أنريا في كلمة، "حتى الآن، ما زال تأثير جائحة كوفيد-19 في ميزانيات البنوك محدودا، لكن يجب علينا ألا نركز على التراخي، مضيفا، "لا يمكننا استبعاد أنه بمجرد إنهاء تدابير الدعم الحكومية، ربما تشهد بعض البنوك تدهورا كبيرا في جودة أصولها".

وكان الصندوق قد توقع في (أكتوبر) انكماش الناتج العالمي 4.4 في المائة، في 2020، ثم نموه 5.2 في المائة، في 2021. أصيب أكثر من 92.22 مليون بفيروس كورونا المستجد في أنحاء العالم وتوفي نحو مليونين، بحسب حصيلة جمعيات "رويتزر".

وفي الأسبوع الماضي، قالت جيتا جوبيناث كبيرة اقتصادي صندوق النقد إن إجراءات التحفيز في الولايات المتحدة واليابان ستغذي تعافى الاقتصاديين خلال النصف الثاني من العام الحالي، وتكهنات بتحسّن محتمل في التوقعات.

وتهدد السلالة الجديدة سريعة الانتشار لفيروس كورونا المستجد التي ظهرت في بريطانيا وانتشرت في عديد من دول أوروبا، اقتصادات القارة بانكماش جديد بسبب الحاجة إلى تشديد الإجراءات والقيود للحد من انتشار الفيروس. في الوقت نفسه فإن هذه الحقائق الجديدة تحت ضرورة تطعيم أكبر عدد من سكان أوروبا باللقاحات المضادة لفيروس كورونا المستجد حتى يمكن تجنب أكبر قدر ممكن من التداعيات الاقتصادية.

## إعادة الحياة لاقتصاداتهم المتعثرة

## مديرة صندوق النقد تدعو لمزيد من الإنفاق عالمياً



كريستالينا جورجييفا

الذي يعتمد على انبعاثات كربونية أقل. وذكرت أن صندوق النقد الدولي سيعمل مع إدارة الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن "بمجرد توليها المسؤولية" للباحث بشأن حقوق السحب الخاصة التي أوقفها الولايات المتحدة في الوقت الحالي.

وأشارت خلال كلمتها في منتدى روسيا الاقتصادي السنوي إلى أنه ينبغي على صناعات السياسات في أنحاء العالم الحرص على مزيد من الإنفاق للمساعدة في إعادة الحياة لاقتصاداتهم المتعثرة.

وفي سياق متصل، قال أندريا إنريا رئيس المجلس الإشرافي للبنك المركزي الأوروبي، إن بنوك منطقة اليورو عانت ضربة محدودة حتى الآن من جائحة فيروس كورونا، بفضل مصاداتها من رأس المال والتغطية وكذلك تدابير الدعم الرسمية، لكنه أضاف

قالت مديرة صندوق النقد الدولي في منتدى روسيا الاقتصادي السنوي إنه ينبغي على صناعات الحرص على المزيد من الإنفاق للمساعدة في إعادة الحياة لاقتصاداتهم المتعثرة، وفقا لـ "رويتزر".

وقالت مديرة الصندوق كريستالينا جورجييفا "من حيث السياسات للوقت الراهن، ومن غير المعتاد جدا بالنسبة لصندوق النقد الدولي، سأخرج بالفعل بداء من مارس وسأقول: من فضلكم انفقوا! انفقوا بقدر ما تستطيعون ثم انفقوا أقل بعض الشيء".

وقالت كريستالينا جورجييفا إن أداء الاقتصاد العالمي خلال عامي 2020 و2021 ربما يكون أقل قتامة من التوقعات السابقة، وفقا لـ "الألمانية".

وقالت جورجييفا في تصريحات إعلامية، "نحن نقوم بتحديث تقديراتنا بشأن معدلات النمو لعام 2020 وتوقعاتها بالنسبة لعام 2021، والصورة تبدو أقل قتامة، عما كانت تبدو في ذلك الماضي، ويرجع الفضل في ذلك بصفة خاصة إلى الانتعاش الاقتصادي في الربع الثالث، الذي جاء مفاجئا من حيث الحجم".

وحذرت مديرة صندوق النقد الدولي من اتساع الهوة بين الدول الغنية والفقيرة خلال فترة التعافى من جائحة كورونا، في تصريحاتها التي أوردتها وكالة بلومبيرج للأخبار، وأكدت إمكانية القيام بمزيد في الصين والولايات المتحدة للاتجاه نحو الاقتصاد

## تراجع معنويات المستهلكين الأميركيين في أوائل يناير

قالت جامعة ميشيغان إن معنويات المستهلكين الأميركيين تراجعت في أوائل يناير، إذ تفاعل الأمريكيون مع الهجوم على مقر الكونغرس في واشنطن وزيادة حادة في حالات الإصابة والوفاة بكوفيد-19، وهو ما يخيم على التوقعات الاقتصادية، وفقا لـ "رويتزر".

فقد انخفض مؤشر جامعة ميشيغان لمعنويات المستهلكين إلى 79.2 في بداية الشهر الجاري من قراءة نهائية عند 80.7 في ديسمبر.

وتراجعت مبيعات التجزئة الأمريكية مجددا في ديسمبر إذ أنت إعادة فرض إجراءات الإبطاء انتشار كوفيد-19 إلى خفض الإنفاق على المطاعم وتقليص الحركة إلى مراكز التسوق، في أحدث مؤشر على الاقتصاد فقد الكثير من سرعته في نهاية 2020. وفقا لـ "رويتزر".

وقالت وزارة التجارة الأمريكية اليوم إن مبيعات التجزئة انخفضت 0.7 في المائة الشهر الماضي، وجرى تعديل بيانات نوفمبر لتظهر انخفاض المبيعات 1.4 في المائة بدلا من 1.1 في المائة في السابق.

وباستثناء السيارات والبنزين ومواد البناء والخدمات الغذائية، هيبت مبيعات التجزئة 1.9 في المائة الشهر الماضي بعد تراجع عدل بالخفض بنسبة 1.1 في المائة في نوفمبر. وتلك اللفة المسماة بمبيعات التجزئة الأساسية هي الأقرب لمكون الإنفاق الاستهلاكي المستخدم في حساب الناتج المحلي الإجمالي. وبحسب التقديرات السابقة انخفضت 0.5 في المائة في نوفمبر.

## إيطاليا: نمو الاقتصاد بمعدل 3.5 بالمئة خلال 2020

قال بنك إيطاليا المركزي إن نمو توقعاته عن الاقتصاد الكلي الصادرة اليوم إنه من المرجح أن يتكسب الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5 بالمئة في الربع الأخير من عام 2020.

وحسب "الألمانية" قال البنك إن الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع بمعدل 3.5 بالمئة في عام 2021، و3.8 بالمئة في 2022 و3.2 بالمئة في 2023.

ويتوقع خبراء اقتصاد أن يشهد الاقتصاد الإيطالي نموا بمعدل 5.4 بالمئة هذا العام و3.8 بالمئة في العام المقبل.

وقال بنك إيطاليا المركزي إن من المتوقع أن يبلغ معدل البطالة هذا العام 10.5 بالمئة و10 في 2022 و9.5 بالمئة في 2023.

وجاءت توقعات البنك استنادا لتوقعات الحكومة الإيطالية بشأن المالية العامة، واستخدام أموال حزمة التعافى الأوروبية. وتتوقع الحكومة أن تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 158 بالمئة في عام 2020، و155.6 بالمئة في عام 2021. مع تسجيل عجز موازنة يبلغ 10.8 بالمئة في 2020 و7 بالمئة في 2021.